IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/966
29 كانون الأول/ديسمبر 2021

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية، الروسية

رسالة مؤرخة 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021
وَرَدَت من البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الوكالة

1- تلقَّت الأمانة رسـالة مؤرخة 19 تشـرين الثاني/نوفمبر 2021 من البعثة الدائمة للاتحاد الروسـي لدى الوكالة.

2- وبناءً على طلب البعثة الدائمة، يُعمَّم طيّه نصُّ الرسالة.

البعثة الدائمة للاتحاد الروسي
لدى المنظمات الدولية في فيينا

المرجع رقم: n-4838

تهدي البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشرفها أن تقدم وثيقة غير رسمية لاجتماعات مجلس محافظي الوكالة المقبلة (24-26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021) تتضمن موقف الاتحاد الروسي بشأن شراكة أوكوس الثلاثية وآثارها. وترجو البعثة الدائمة تفضلكم بتوزيع الوثيقة المرفقة بوصفها وثيقة إعلامية من الوكالة.

وتغتنم البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لتعرب مجددا لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

المرفقات: صفحتان، حسبما هو مشار إليه

[الختم]

فيينا، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

لدورة مجلس محافظي الوكالة
(فيينا، 24-26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

نهج الاتحاد الروسي إزاء شراكة أوكوس الأمنية الثلاثية ومُتَرتِّباتها

تواصل روسيا متابعة التطورات المتعلقة بما أعلنته أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في 15 أيلول/سبتمبر 2021 من إنشاء شراكة أوكوس الأمنية الثلاثية. ويثير جوهر هذه المبادرة والآثار المحتملة المترتبة عن تنفيذها العديد من الأسئلة.

فمن شأن إنشاء شراكة أوكوس أن يثير التوترات في الأمن الدولي ويخلق بيئة مؤاتية لدوامة جديدة من سباق التسلح، ليس فقط في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بل أيضا في السياق الأوسع مدى بكثير.

وتترتب عن الخطط الرامية إلى استخدام إطار عمل أوكوس لقيام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ببناء غواصات تعمل بالطاقة النووية لصالح البحرية الأسترالية آثار مزعزعة لاستقرار نظام معاهدة عدم الانتشار النووي. وسوف تتلقى أستراليا من المواد والمرافق النووية ما لابد أن يخضع، في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المنضوية لمعاهدة عدم الانتشار، لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتعيّن ضمان فرض المراقبة التامة على المعرفة واستمراريتها فيما يتصل بالمواد والمرافق النووية التي سوف تُزَّود بها أستراليا، بما في ذلك من خلال توفير كل سبل الوصول الضرورية لمفتشي الوكالة. وينذر عدم اليقين في هذا المجال الحساس بمخاطر تُحدق بنظام ضمانات الوكالة بأكمله. ومن الأهمية بمكان، أيّاً كانت الظروف، ضمان تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة بين أستراليا والوكالة والبروتوكول الإضافي الملحق به.

ومن دواعي القلق الشديد أن ذلك يرتبط بواجبات أستراليا بموجب البند المعدل 3-1 الذي يلزم البلدان بإبلاغ الوكالة عن بناء أي مرافق نووية جديدة في موعد لا يتجاوز تاريخ اتخاذ القرار ذي الصلة. وعلى حد ما نفهمه من البيان المشترك الصادر عن قادة شراكة أوكوس في 15 أيلول/سبتمبر، فإن هذا القرار قد اتخذ بالفعل. فإن كان الأمر كذلك، فإننا نتعامل مع انتهاك خطير من جانب أستراليا للالتزامات المترتبة عليها بموجب البند المعدل 3-1.

ويظل من غير الواضح أي نوعٍ من الوقود النووي سوف يستخدم في مفاعلات هذه الغواصات. فإن كان الوقود المزمع استخدامه هو اليورانيوم العالي الإثراء، وهو الأكثر شيوعا في الوقت الحالي للدفع النووي البحري، فإن السؤال الآن هو كيف يستقيم ذلك مع فكرة الحد إلى أدنى قدر ممكن من استخدام اليورانيوم العالي الإثراء التي تروج لها الولايات المتحدة وأستراليا بقوة على الساحة الدولية. ولا يساورنا الشك في أنه بتنفيذ الأهداف التي نصت عليها شراكة أوكوس، فإن أستراليا والولايات المتحدة ستغضان الطرف عن هذا التناقض من أجل تعزيز قدراتهما العسكرية.

وقد لاحظنا بقلق تصريحات المسؤولين الأستراليين بشأن الاستعداد لاستقبال جميع أنواع الطائرات العسكرية الأمريكية على أراضي أستراليا في إطار شراكة أوكوس. وفي هذا السياق، نود أن نذكر بأن معاهدة ستارت الجديدة تحظر وجود القاذفات الثقيلة خارج الأراضي الوطنية لكل طرف.

وتدّعي أطراف أوكوس أن الشراكة لن تُستخدم لتسليم الأسلحة النووية. بيد أن الممارسة الحالية المتمثلة في ما يسمى "بعثات تقاسم الأسلحة النووية" داخل حلف الناتو، في انتهاك لمعاهدة منع الانتشار، تفرض علينا أن نضع في الحسبان خطر أن تمتد هذه الإجراءات لتشمل أستراليا أيضا.

وتثير خطط الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لإنشاء بنية أساسية عسكرية على الأراضي الأسترالية التساؤلات حول حسن نية كانبيرا كدولة طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا). ويثير نشر قوات وأسلحة من الدول النووية في أستراليا الشكوك في أنَّ الأمر يتعلق بتزويد هذا البلد بتوكيدات أمنية يكفلها له كونه مشاركاً في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. إن تصرفات كانبيرا تعمل في الأساس على تقويض الثقة في فكرة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ذاتها.

ونحن نفترض أن أي ترتيب للتحقق يتم بين الوكالة وشراكة أوكوس لابد أن يكون خاضعا لموافقة مجلس محافظي الوكالة.